الفصل الثامن
تخطيط التجارة الخارجية

obeikandl.com

الفصل الثامن

تخطيط التجارة الخارجية

يُمكن تعريف خطة التجارة الخارجية بأنها برنامج يوضح هيكل وحجم الصادرات والواردات التي ستتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة معينة والكيفية التي بمقتضاها تتم هذه المبادلات . وتتبع خطة التجارة الخارجية الخطة الإقتصادية القومية من حيث الفترة الزمنية . ففي مجال التجارة الخارجية هناك خطة طويلة الأجل ، تتراوح مدتها بين عشر سنوات وعشرين سنة ، وتحتوي علي الاتجاهات العامة للتصدير والاستيراد دون الدخول في تفاصيل تلك المبادلات . وهناك الخطة متوسطة الأجل وتتراوح مدتها بين ثلاث سنوات وسبع سنوات ، وتتضمن تفصيلا للأهداف التي يراد تحقيقها في مجال التجارة الخارجية وكيفية تحقيق هذه الأهداف خلال هذه الفترة . وأخيراً نجد الخطة السنوية للتجارة الخارجية وفيها يتم إتخاذ القرارات التفصيلية في مجال التجارة الخارجية. ومن المعروف أن الأهداف التي يراد تحقيقها خلال الخطة قصيرة الأجل يتم تحديدها علي ضوء الأهداف التي سبق تحديدها في الخطة متوسطة الأجل . والواقع أن خطة التجارة الخارجية تعتبر جزءاً لايتجزأ من الخطة الإقتصادية الشاملة ، شأنها في ذلك شأن خطة الإستثمار وخطة الإستهلاك وخطة القوي العاملة وغيرها . ويرجع ذلك إلي أن خطة التجارة الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع قطاعات الإقتصاد القومي ، حيث أنها تعبر عن إحتياجات هذه القطاعات من الواردات ، وكذلك عن إمكانياتها الإنتاجية للصادرات . وهكذا يمكن القول بأن خطة التجارة الخارجية إنما تتحدد بصفة أساسية نتيجة للخطط الفرعية الأخري التي تتضمنها الخطة الإقتصادية الشاملة مثل خطة الإنتاج وخطة الإستهلاك وما إلي ذلك.

وتتحدد الأهداف الرئيسية لتخطيط التجارة الخارجية في البلاد النامية في الأجل الطويل في أهداف رئيسية ثلاث هي تصحيح وضع الإقتصاد القومي في إطار تقسيم العمل الدولي علي أساس المزايا المكتسبة والمزايا الطبيعية ، وتصحيح اختلال التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج ، وتصحيح الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات تصحيحاً جذرياً . ويمكن أن تتحدد الأهداف المتوسطة والقصيرة الأجل في تخطيط التجارة الخارجية في ضوء الأهداف الرئيسية لتخطيط التجارة الخارجية في الأجل الطويل إلي أهداف مرحلية علي الوجه التالي :

أ - الإسهام في إحداث التغييرات المرحلية المستهدفة في التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج .

ب - تغيير هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية كجزء من إستراتيجية تنمية الصادرات في كل من الأجلين المتوسط والقصير .

جـ - رفع الكفاءة الإقتصادية لعمليات التبادل التجاري مع الخارج .

د - تحقيق أعلي حصيلة للنقد الأجنبي لتخفيف عبء العجز في ميزان المدفوعات .

هـ - إستهداف تحقيق حجم معين من الفائض يتولد في قطاع التجارة الخارجية ليؤول إلي الخزانة العامة.

و - تقليل حساسية الإقتصاد القومي للتقلبات الخارجية وحمايته من آثارها .

مبادئ تخطيط التجارة الخارجية:

يجب أن يتم تخطيط التجارة الخارجية تبعاً لأسس ومبادئ عامة . وأول هذه المبادئ أنه عند إعداد خطة التجارة الخارجية لابد أن نأخذ بعين الإعتبار إحتياجات وإمكانيات جميع فروع وقطاعات الإقتصاد القومي . ذلك أن التجارة الخارجية تعتبر جزءاً لايتجزأ من الإقتصاد القومي . وبالتالي فإن خطة التجارة الخارجية لاتخرج عن الإتجاه العام للخطة العامة للدولة .

كذلك يجب الأخذ في الحسبان الأوضاع الإقتصادية والسياسية التي تسود في البلاد الأخري . ذلك أن التجارة الخارجية في أبسط صورة لها هي تصدير وإستيراد ، أي تعامل مع العالم الخارجي . وفي هذا تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية حيث تربط الأولى بين الإقتصاد القومي والعالم الخارجي وهو عالم بعيد عن نطاق إرادة المخططين المحليين .

ومن المعروف أن كل دولة ترتبط مع غيرها من الدول بإتفاقات تجارية طويلة الأجل . وينشأ عن هذه الأتفاقات إلتزامات معينة كالإلتزام بتصدير كميات معينة من بعض السلع ، أو الإلتزام بإستيراد كميات معينة من بعض السلع ، أو الإلتزام بطريقة معينة في دفع قيمة الواردات والحصول علي قيمة الصادرات أو غير ذلك من الإلتزامات . ولاشك أنه من مبادئ تخطيط التجارة الخارجية وجوب أخذ هذه الإلتزامات في الإعتبار عند إعداد خطة التجارة الخارجية .

ومن مبادئ تخطيط التجارة الخارجية أنه يجب علي المسئولين عن إعداد خطة التجارة الخارجية، الإستفادة بالخبرات العملية للعاملين في هذا القطاع ، وأن يؤخذ في الإعتبار كل ما يستحدثه التقدم الفني في الأسواق العالمية من ظروف وأوضاع جديدة يمكن أن تؤثر في النشاط التجاري الخارجي . كذلك يجب علي المسئولين عن إعداد خطة التجارة الخارجية أن يأخذوا في إعتبارهم الإتجاهات الحديثة التي تتمثل بصفة أساسية في تكوين الأسواق المشتركة . إن دراسة هذه الأسواق وتتبع تطورها قد يؤدي إلي إتخاذ بعض القرارات التي يكون من شأنها التأثير علي خطة التجارة الخارجية .

وأخيراً يجب أن تكون خطة التجارة الخارجية واضحة ومحددة ومفصلة . ولتحقيق هذا الهدف فمن المفضل أن تتضمن خطة التجارة الخارجية قسمين . ففي القسم الأول يتم توضيح هيكل وحجم الصادرات والواردات التي ستتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة الخطة ، أما القسم الثاني فإنه يتضمن التوضيح التفصيلي لبعض عناصر خطة التجارة الخارجية مثل خطة الحصول علي السلع المعدة للتصدير وخطة إعادة التصدير وخطة الخدمات التجارية وخطة الخدمات غير التجارية وما إلى ذلك .

تقدير الواردات المنظورة:

يمكن تحديد الأهداف الإجمالية للواردات بصفة مبدئية بالإستناد إلي المعاملات التي تربط بين نمو الدخل وتطور الواردات والتي تتمثل في علاقات مثل الميل المتوسط والميل الحدي والمرونة الدخلية للإستيراد. فالميل المتوسط للإستيراد عبارة عن النسبة بين قيمة الواردات في إحدي السنوات وقيمة الدخل القومي في نفس النسبة ، وبإستخدام هذا المعامل وفي ضوء الدخل المستهدف يمكن تحديد إجمالي قيمة الواردات المستهدفة . والميل الحدي للإستيراد فهو عبارة عن النسبة بين الزيادة في قيمة الواردات في إحدى السنوات والزيادة في الدخل القومي في نفس السنة . ويستخدم كل من الميل المتوسط للإستيراد والميل الحدي للإستيراد لتقدير الزيادة المتوقعة في الواردات خلال فترة الخطة نتيجة زيادة الدخل القومي. والواقع أن الميل الحدي للاستيراد أكثر استعمالا لهذا الغرض، ويؤدي إلى نتائج أفضل. ولتوضيح كيفية استخدام الميل الحدي للإستيراد في تقدير الزيادة المنتظرة في الواردات نتيجة لزيادة الدخل القومي نستعين بمثال رقمي نفترض فيه أن الدخل القومي (ي) في سنة الأساس يبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه ، وأن الخطة الإقتصادية تهدف إلى زيادته بنسبة ٤٠٪ خلال خمس سنوات ، وأن الميل الحدي للإستيراد (م ح و) يبلغ ٣٥٪ . وعليه تكون الزيادة في الدخل :

Δ ى = ٢٠٠٠ × $\frac{٤٠}{١٠٠}$ = ٨٠٠ مليون جنيه

∵ م ح و = $\frac{\Delta \text{ و}}{\Delta \text{ ى}}$ ، فإنه بالتعويض عن م ح و ، Δ ى نحصل علي :

$$\frac{\Delta \text{ و}}{٨٠٠} = \frac{٣٥}{١٠٠}$$

∴ Δ و = $\frac{٨٠٠ \times ٣٥}{١٠٠}$ = ٢٨٠ مليون جنيه

وهذا يعني أن الزيادة المتوقعة في الواردات تبلغ ٢٨٠ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة بالقياس إلي قيمة الواردات في سنة الأساس . وبطريقة مماثلة يستطيع المخطط تقدير الزيادة في قيمة الواردات في كل سنة من سنوات الخطة . وبإضافة هذه الزيادة في قيمة الواردات إلي قيمة الواردات في سنة الأساس ، نحصل علي تقدير الواردات الإجمالية في كل سنة من سنوات الخطة .

أما مرونة الطلب الدخلية للإستيراد فتعبر عن النسبة بين التغير النسبي في الطلب علي الواردات والتغير النسبي في الدخل القومي . وعليه فإن :

التغير النسبي في الواردات = $\frac{\text{الواردات الأصلية - الواردات الجديدة}}{\text{الواردات الأصلية}}$

= $\frac{\Delta \text{ و}}{\text{و}}$

التغير النسبي في الدخل = $\frac{\text{الدخل الأصلي - الدخل الجديد}}{\text{الدخل الأصلي}}$

= $\frac{\Delta \text{ ى}}{\text{ى}}$

∴ المرونة الدخلية للاستيراد = $\frac{\Delta \text{ و}}{\text{و}} \div \frac{\Delta \text{ ى}}{\text{ى}}$

أي أن المرونة الدخلية للإستيراد عبارة عن النسبة بين معدل الزيادة في الواردات ومعدل الزيادة في الدخل. ويمكن أن يعبر عنها علي النحو التالي :

$$\text{المرونة الدخلية للاستيراد} = \frac{\Delta \text{و}}{\Delta \text{ى}} \div \frac{\text{و}}{\text{ى}}$$

$$\text{أى أن المرونة الدخلية للإستيراد} = \frac{\text{الميل الحدى للاستيراد}}{\text{الميل المتوسط للاستيراد}}$$

وبإستخدام المرونة الدخلية للإستيراد وفي ضوء معدل النمو المستهدف للدخل ، يمكن تحديد معدل الزيادة المستهدف في الواردات . وبإستخدام هذا المعدل يمكن تقدير إجمالي قيمة الواردات المستهدفة . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلي أن كل هذه المعاملات تستخدم في تحديد إجمالي قيمة الواردات المستهدفة بصفة مبدئية ، مع الأخذ في الحسبان أن المرونة الدخلية للإستيراد أكثر دقة من الميل المتوسط والميل الحدي للإستيراد في التعبير عن العلاقة بين نمو الدخل وتغير الواردات . ومن المعروف أنه لحساب هذه المعاملات تستخدم قيمة الواردات والدخل مقومة بالأسعار الثابتة .

ويمكن تحديد هيكل الواردات الإجمالية أي تقسيمها إلي واردات إستهلاكية ووسيطة وإستثمارية ، وذلك بالإستناد إلي نسب هذه المجموعات إلي إجمالي الواردات في السنوات الماضية . ومع ذلك فإنه يمكن إدخال بعض التعديلات علي هذه النسب بما يتفق والتطورات المستهدفة في هيكل الإنتاج ونمط الإستثمار . فبالنسبة للواردات من السلع الإستهلاكية ، يسهل تقدير الطلب عليها إلي حد بعيد . فمن واقع البيانات التي حصلنا عليها عند تقدير الطلب على السلع الإستهلاكية يمكن تقسيم هذا الطلب إلي قسمين : طلب علي سلع منتجة محلياً ، وطلب علي سلع مستوردة من الخارج . أما بالنسبة للواردات من السلع الإنتاجية والوسيطة مثل الآلات والعدد وقطع الغيار وغيرها فيمكن تقدير الطلب عليها عن طريق الحجم الإجمالي للواردات . ذلك أنه من المعروف وجود علاقة وثيقة بين الدخل القومي والواردات . ومقتضي هذه العلاقة أنه كلما زاد الدخل القومي ، فإنه ذلك يؤدي إلي زيادة الواردات بنسبة معينة تكاد تكون ثابتة . وكلما إنخفض الدخل القومي ، فإن ذلك يؤدي إلي إنخفاض الواردات بهذه النسبة أيضاً . ويرجع ذلك إلى أن كل مجتمع تسوده أنماط إستهلاكية معينة بالنسبة لفئات الدخل المختلفة . وتبعاً لهذه الأنماط يطلب الأفراد مقادير محددة من

السلع الإستهلاكية . وهذه السلع الإستهلاكية يتم إستيراد جزء منها من الخارج مباشرة ، ويتم إنتاج الجزء الباقي محلياً . وبالنسبة لهذه السلع التي تنتج محلياً ، نجد أن بعضها يتم عن طريق إستخدام مدخلات كلها محلية ، بينما يتم إنتاج البعض الآخر عن طريق إستخدام بعض المدخلات المستوردة إلي جانب المدخلات المحلية . وعليه فكلما زاد الدخل أدي ذلك إلي زيادة الواردات من السلع الإستهلاكية والوسيطة بنسب معينة يمكن معرفتها . والواقع أن هذه النسب لاتتغير إلا في حدود ضيقة جداً وفي الفترة الطويلة ، لأنها تتوقف علي العادات والتقاليد الخاصة بالإستهلاك وهي لا تتغير إلا تدريجياً . لذلك فإنه عند إعداد الخطة الإقتصادية في التجارة الخارجية يفترض المخطط ثبات هذه النسب في الفترة القصيرة أي خلال فترة الخطة .

وفي ضوء الأهداف الإجمالية للواردات وأنواعها الرئيسية من إستهلاكية ووسيطة وإستثمارية، تتحدد الواردات من السلع الإستهلاكية في ضوء البيانات التالية:

أ - معدلات الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي - علي مستوي السلع - المحددة في خطة الإستهلاك ، والتي تتأثر أساساً بعوامل عديدة منها الزيادة السكانية المتوقعة والإرتفاع المستهدف في مستوي المعيشة.

ب - معاملات مرونة الطلب علي الواردات الإستهلاكية (علي مستوي السلع).

جـ - تقديرات الإنتاج المحلي المستهدفة من السلع الإستهلاكية المستوردة (إذا كانت تنتج محلياً).

د - تطور الواردات الإستهلاكية الفعلية في السنوات السابقة من واقع تقارير المتابعة.

والإطار التفصيلي لخطة التجارة الخارجية السلعية يقتضي تقدير الواردات الوسيطة التي تتحدد في ضوء العوامل التالية:

أ - أهداف الإنتاج من السلع الرئيسية.

ب - المعاملات الفنية لمستلزمات الإنتاج المستوردة إلي المنتج من واقع جداول المدخلات والمخرجات. ويجب أن يؤخذ في الإعتبار آثار التطور التكنولوجي علي المعاملات الفنية وذلك بالنسبة للخطة متوسطة الأجل .

جـ - تطور الواردات الوسيطة الفعلية في السنوات السابقة من واقع تقارير المتابعة .

أما أهداف الواردات من السلع الإستثمارية فإنها تتحدد مباشرة من واقع البيانات التفصيلية لمختلف المشروعات الإستثمارية المدرجة بالخطة . ويمكن الإسترشاد بالمعاملات الفنية التي تعبر عن المكون الأجنبي في الإستثمار الثابت (نسبة الواردات الإستثمارية إلى إجمالي الإستثمار الثابت) مع مراعاة إحتساب هذه المعاملات على مستوى القطاع والمشروع .

تقدير الصادرات المنظورة:

يبدأ إعداد الأهداف الإجمالية للصادرات بتحديد معدل النمو المستهدف للصادرات الكلية وذلك بصفة مبدئية في ضوء معدل النمو المستهدف للدخل . ويراعى في ذلك طبيعة المرحلة التي يمر بها الإقتصاد القومي . ففي المراحل الأولى للتنمية مثلاً قد يستهدف معدلاً لنمو الصادرات أقل من معدل نمو الدخل ، بينما يستهدف في مراحل تالية ومتقدمة من النمو معدلاً لنمو الصادرات أعلي من معدل نمو الدخل حيث تقوم الصادرات بدور قيادي في التنمية . وفي ضوء معدل النمو المستهدف لإجمالي الصادرات وعلي أساس معدلات نمو الإنتاج المستهدفة في مختلف فروع الإقتصاد القومي ، تتحدد معدلات النمو المستهدف للمجاميع الرئيسية للصادرات. ويجب أن يؤخذ في الإعتبار عند تحديد تلك الأهداف الإجمالية النتائج الفعلية التي تحققت في الفترات السابقة من واقع تقارير متابعة خطة التجارة الخارجية.

ويتوقف حجم الصادرات التي يجب تحقيقها خلال فترة الخطة على حجم الواردات المقدرة لهذه الخطة . ولكن لايجب أن يفهم من هذا أن قيمة الصادرات لابد أن تتعادل مع قيمة الواردات منذ السنة الأولى للخطة . فهناك صادرات غير منظورة ـ كإيرادات السياحة ورسوم المرور بالممرات المائية - قد يتم إستخدامها في مقابلة جزء من الواردات . وفوق ذلك فإن الدول النامية - ولاسيما تلك التي تتجه نحو التصنيع بمعدلات سريعة - تلجأ إلى الإقتراض عادة من الخارج لمواجهة بعض وارداتها من السلع الإنتاجية والسلع الوسيطة اللازمة لعملية التصنيع . لذلك فإن إختلال ميزان العمليات الجارية لهذه الدول بوجود عجز في الإيرادات يعتبر أمرا طبيعياً ولايدعو للإنزعاج . ولكن ليس معنى ذلك أن يستمر هذا العجز بصفة دائمة ، وإنما يجب على المسئولين عن تخطيط التجارة الخارجية العمل على تخفيض هذا العجز تدريجياً حتى يتلاشى بعد مضي فترة معقولة من الزمن ويتعادل ميزان العمليات الجارية . وعندما تصل الدولة إلى هذه المرحلة ، يجب الإستمرار في زيادة

الصادرات بحيث تتمكن الدولة من سداد المبالغ التي سبق أن أقترضتها من الخارج . وبعبارة أخري يجب أن تخطط الدولة لزيادة صادراتها بنسبة معينة كل سنة ، وأن تعمل علي زيادة الجزء من وارداتها الذي تتم تغطيته عن طريق صادراتها بشكل منظم . وخلاصة القول إن حجم الصادرات يتحدد علي أساس حجم الواردات ثم يتم توزيعه علي الصناعات المصدرة تبعاً لاتجاهات السنوات الماضية .

وفي معظم الدول النامية قد يحدث أن يتوقع المسئولون عن التخطيط عدم إمكان تحقيق حجم الصادرات المطلوبة بسبب تعذر التوسع في الإنتاج المحلي من السلع القابلة للتصدير ، أو بسبب صعوبة تصدير بعض المنتجات الصناعية أو لأي سبب آخر . في مثل هذه الحالة لابد من ضغط الواردات . ويتم ذلك إما عن طريق إنشاء صناعات جديدة والتوسع في الصناعات القائمة بحيث يعوض الإنتاج المحلي النقص في السلع المستوردة ، وإما عن طريق الحد من الإستهلاك فيتطلب الأمر إعادة النظر في أسعار بعض السلع . وتتحدد أهداف الصادرات السلعية في ضوء البيانات التالية :

أ - تقديرات الطلب الخارجي التي تستند إلي دراسات حول دوال الصادرات السلعية ومرونات الطلب الخارجي السعرية والدخلية . كذلك تعتمد هذه التقديرات علي الدراسات والتقارير التي تعدها أجهزة التجارة الخارجية عن الظروف التسويقية لمختلف السلع البديلة والمنافسة وفي مختلف الدول .

ب - خطط الإنتاج لصناعات التصدير القائمة والمقترحة في الخطة الخمسية .

جـ - التقديرات المستهدفة للإستهلاك المحلي بالنسبة لسلع التصدير .

د - تطور الصادرات الفعلية في السنوات السابقة من واقع تقارير المتابعة .

وبعد إعداد أهداف الصادرات والواردات علي المستوي السلعي (مقومة مرة بالأسعار الجارية وأخري بالأسعار الثابتة) ، تراجع هذه الأهداف مع باقي التقديرات المستهدفة الأخري الخاصة بالإنتاج والإستهلاك النهائي والإستهلاك الوسيط والإستثمار . ويتم ذلك من أجل إعداد الموازين السلعية والتأكد من أن أهداف الصادرات والواردات تتحدد عند المستوي الذي يحقق الوضع التوازني للموارد السلعية وإستخداماتها علي المستوي السلعي . ويلي ذلك إعداد الصورة المستهدفة للتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات علي المستوي السلعي . وبعد الإنتهاء من إعداد الإطار التفصيلي

لخطة التجارة الخارجية السلعية موزعة جغرافياً ، يبدأ إعداد الخطط التفصيلية للتجارة الخارجية على مستوي شركات التجارة الخارجية بحيث يتحدد لكل شركة أهدافاً محددة من الصادرات والواردات تلتزم بها .

كيفية تخطيط التجارة الخارجية :

يعد نظام الموازين السلعية أداة التنسيق الأولي بين الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية . والهدف من إعداد الموازين السلعية التحقق من أن الموارد السلعية المتاحة تكفي الإستخدامات المطلوبة لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة . وبذلك يتجنب الإقتصاد القومي حدوث إختناقات قد تعوق التنمية ، أو وجود موارد عاطلة تعكس سوء تخصيص الموارد مما يترتب عليه زيادة عبء التكلفة الإقتصادية للتنمية. وهذا يعنى أن الموازين السلعية هي إحدى أدوات التخطيط الرئيسية التي تستهدف تهيئة الشروط الإقتصادية لكي تسير التنمية في إطار متوازن ومتناسب .

وتستخدم الموازين السلعية ـ مع غيرها من الأدوات - لتخطيط الجانب المادي في التجارة الخارجية . فالصادرات أحد بنود الإستخدامات والواردات أحد بنود الموارد . والتجارة لها دور هام في تحقيق التوازن بين جانبي الموارد والإستخدامات لمختلف السلع والمنتجات عند مستويات مختلفة . وهذه المستويات تحددها إستراتيجية التنمية ومعدلات النمو المستهدفة والأنماط المستهدفة لتوزيع إستثمارات خطة التنمية ، وما يرتبط بذلك من معدلات نمو مستهدفة للتجارة الخارجية ومن هيكل سلعي مستهدف للصادرات والواردات ويعني إستخدام الموازين السلعية في تخطيط التجارة الخارجية أن موازنة العلاقات بين الموارد السلعية واستخداماتها يلعب دوراً هاماً في تخطيط التجارة الخارجية. ولكن هناك إعتقاد يتمثل في أن الأهداف المحددة للصادرات والواردات بإستخدام الموازين السلعية تعتبر مجرد إنعكاس لمقتضيات التوازن بين الموارد والإستخدامات لمختلف السلع والخدمات . وهذا يعني أن تحديد أهداف الصادرات والواردات يتم باعتبارها عناصر موازنة فقط حيث تتحدد واردات سلعة ما على أساس تغطية العجز بين الموارد والإستخدامات لتلك السلعة ، وتتحدد الصادرات من سلعة ما على أساس الفائض المتاح للتصدير . غير أن هذا الاعتقاد يتعارض مع الدور الإيجابي الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية باعتبارها أحد عوامل النمو وباعتبار تخطيط التجارة الخارجية مدخلاً رئيسياً في تخطيط التنمية . كذلك فإن هذا الاعتقاد يتعارض أيضاً مع الهدف

الرئيسي من الموازين السلعية والذي يتمثل في مقابلة الموارد السلعية المتاحة للإستخدامات المطلوبة لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة . ذلك أن إستهداف تحقيق التوازن في الخطة مرحلة تتلو مرحلة تحقيق الأهداف والأولويات ، حيث يبدأ إعداد الخطة بتحديد إستراتيجية التنمية. وفي ضوء ذلك تتحدد الأهداف والأولويات ، ثم يعقب ذلك مرحلة التحقق من إتساق الموارد والإستخدامات حتي يتفادى الإقتصاد القومي حدوث اختناقات أو وجود موارد عاطلة مما قد يؤثر علي تحقيق أهداف الخطة. وهذا يعني أن الموازين السلعية - كإحدي أدوات التخطيط - لا تستخدم لتحديد الأهداف وإنما تقتصر مهمتها علي التأكد من مقابلة الموارد السلعية المتاحة للإستخدامات المحدودة .

وبالرغم من أن الموازين السلعية لا تستخدم لتحديد الأهداف ، إلا أنها بطريق غير مباشر قد تعدل وتغير منها . فالتوصل إلي التوازن في صورته النهائية يستلزم عمل الكثير من التعديلات والتصحيحات علي بنود الموارد والإستخدامات حتي تتحدد الصورة التوازنية المستهدفة . وإجراء تلك التعديلات والتصحيحات قد يعدل من الأهداف التي تحددت في المرحلة السابقة علي مرحلة الوصول إلي الصورة التوازنية . فإذا حدث أن كان حجم الإستخدامات من سلعة معينة لا يتفق مع حجم الموارد منها ، فالأمر يستلزم - من أجل الوصول إلي الصورة التوازنية - إدخال التعديلات علي بعض بنود الموارد أو الإستخدامات لتلك السلعة . ولكن أية تعديلات تقتضي إجراء سلسلة من التصحيحات والتعديلات علي مختلف بنود الموارد والإستخدامات لكثير من السلع الأخري . وهذا يعني في النهاية إعادة تحديد الأهداف . فمثلاً عند إعداد الميزان السلعي للقطن الخام ، قد تسفر الأهداف المحددة عن زيادة في إنتاج القطن عن إجمالي الإستخدامات المحددة . في هذه الحالة قد يقترح المخطط زيادة المستخدم من القطن كاستهلاك وسيط من أجل الوصول إلي التوازن.ولكن ذلك يعني زيادة في الإنتاج المستهدف لغزل القطن. وهذه الزيادة في الإنتاج بدورها تتطلب زيادة حجم الاستخدامات من الغزل للوصول إلى التوازن في الميزان السلعي الخاص بغزل القطن ، كأن يزداد إستخدام الغزل في الإستهلاك الوسيط أو في التصدير . ومن ناحية أخري فقد يقترح المخطط من أجل الوصول إلي التوازن إنقاص حجم إنتاج القطن بدلاً من زيادة المستخدم منه . وهذا يعني تخصيص مساحة أكبر من الأراضي الزراعية لزراعة سلعة زراعية أخري ، الأمر الذي يؤدي إلي إعادة النظر في الميزان السلعي الخاص بتلك السلعة الزراعية ، أي إعادة تقدير مختلف بنود الموارد

والإستخدامات لتلك السلعة . وهكذا يتضح لنا أن الموازين السلعية وإن كانت ليست أداة لتحديد الأهداف ، إلا أن طبيعة إعدادها تجعلها تؤثر في تلك الأهداف . ذلك أنه عند إعداد الموازين السلعية ، فإن الوصول إلي التوازن يستلزم عمل الكثير من التعديلات علي الأهداف التي سبق تحديدها .

وتعتبر الموازين السلعية علي درجة كبيرة من الأهمية في تخطيط التجارة الخارجية. فهي تساهم في الوصول إلي الأهداف النهائية للصادرات والواردات عند المستوي التوازني الذي يتحقق عنده تعادل الموارد السلعية المتاحة واستخداماتها المحددة لتحقيق أهداف الخطة . وبالتالي تساعد الموازين السلعية علي أن تؤدي التجارة الخارجية دوراً هاماً في تصحيح إختلال التوازن بين الموارد السلعية واستخداماتها مما يجنب الإقتصاد القومي حدوث إختناقات تؤثر علي تحقيق أهداف الخطة كما سبق أن ذكرنا . كذلك فإن الموازين السلعية تعتبر أداة هامة للوصول إلي الصورة النهائية للجانب السلعي في ميزانية النقد الأجنبي . أضف إلي ذلك أنه من المتابعة الفعلية للموازين السلعية لفترات زمنية متتالية يمكن استخراج بعض النسب التي تربط بين تطور الصادرات والواردات من ناحية وتطور باقي بنود الموارد والإستخدامات من ناحية أخري . ويساعد استخدام تلك النسب في تحديد أهداف التجارة الخارجية في الخطة التالية . وعلي سبيل المثال قد يكون من المهم استخراج بعض النسب التي تربط بين تطور الواردات والصادرات وتطور الإنتاج بالنسبة للسلع الإستراتيجية . ذلك أن دراسة مثل هذه النسب لفترة زمنية طويلة تبين مثلاً أثر تطور التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج علي تطور التجارة الخارجية . كذلك فإن استخراج بعض النسب التي تربط بين تطور كل من الصادرات والإستهلاك النهائي من ناحية وتطور الإنتاج من ناحية أخري ، يساعد علي كشف مدي التوافق أو التعارض بين إعتبارات رفع مستوي الإستهلاك النهائى وتصحيح العجزء الخارجي . وعليه فإن المتابعة الفعلية للموازين السلعية التي تتم علي فترات زمنية قصيرة - ربع سنوية مثلاً - تساعد علي سرعة كشف مواقع الأختناقات الناجمة عن إختلال التوازن بين الموارد السلعية المتاحة واستخداماتها ، الأمر الذي يساعد علي سرعة تصحيح ذلك الإختلال الذي يقع عبؤه علي تعديل أهداف الصادرات والواردات . وهذا يعني أن المتابعة الفعلية للموازين السلعية علي فترات زمنية قصيرة تزيد من أهمية دور التجارة الخارجية في تصحيح إختلال التوازن بين الموارد السلعية واستخداماتها ، الأمر الذي يعكس أهمية الموازين السلعية في التخطيط قصير الأجل للتجارة الخارجية . ولكن إذا كانت الموازين السلعية لها دور هام في تخطيط التجارة الخارجية ، إلا أنه يجب أن نشير إلي التحفظات الآتية:

أ - الموازين السلعية ليست أداة لتقدير الواردات غير المباشرة التي تترتب علي تغير مستويات ومكونات الطلب النهائي . وفي هذه الحالة تساعد جداول المدخلات والمخرجات علي تقدير الواردات غير المباشرة .

ب - الموازين السلعية ليست أداة لتحديد أولويات الصادرات والواردات في ضوء العائد الصافي المتحقق من النقد الأجنبي أو الوفر في مدفوعات النقد الأجنبي . وفي هذا الشأن تستخدم مؤشرات قياس فعالية التجارة الخارجية .

جـ - الموازين السلعية ليست أداة لتحديد الهيكل الأمثل للتجارة الخارجية سلعياً وجغرافياً . وفي هذا المجال تستخدم أساليب النماذج الرياضية .

قياس كفاءة التجارة الخارجية:

هناك مؤشرات أو معايير تستخدم في قياس كفاءة التجارة الخارجية . وتستهدف تلك المؤشرات الوصول إلي الهيكل الأمثل للتجارة الخارجية سلعياً وجغرافياً من خلال تحقيق أقصي إستفادة ممكنة من المزايا التي تنجم عن التخصيص وتقسيم العمل الدولي . وتستخدم بعض تلك المؤشرات كأداة للتخطيط قصير الأجل ، فتستهدف تحديد أولويات الصادرات والواردات - مؤشرات فروق الأثمان ومؤشرات النقد الأجنبي - والتوزيع الأقليمي في ظل هيكل إنتاجي معطي . ويستخدم البعض الآخر من المؤشرات كأداة للتخطيط متوسط الأجل ، وهي تستهدف تحقيق الهيكل الأمثل للتجارة الخارجية بما يعكس أقصي إستفادة ممكنة من التخصص الدولي وتقسيم العمل الدولي من خلال إحداث تغييرات كيفية في التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج والوصول إلي هيكل إنتاجي معين يتحدد في ضوء إعتبارات تتصل بالتجارة الخارجية وتصحيح العجز في ميزان المدفوعات يتم الإستناد إليها في تحديد أنماط الإستثمار في الخطة متوسطة الأجل. [1]

ومن مؤشرات التخطيط قصير الأجل نجد مؤشر فروق الأثمان . وهذا المؤشر يعكس الربح الناجم عن عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء كانت صفقة تجارية واحدة أو عمليات التبادل التجاري الخاصة بسلعة معينة أو شركة محددة أو كل عمليات التبادل التجاري الخارجي الخاصة

---

(١) د. الفرنسي عزيز، تخطيط التجارة الخارجية، مذكرة ٤٩٤، القاهرة: معهد التخطيط القومي، أبريل ١٩٧٦.

بالإقتصاد القومي . ويقيس المؤشر الفرق بين الثمن الداخلي للسلعة سواء كانت صادرات أو واردات والثمن الخارجي لها . ويعبر الثمن الداخلي عن ثمن الجملة للسلعة مقدراً بالعملة الوطنية والذي يتم على أساسه التعامل بين شركة التجارة الخارجية وشركات الإنتاج أو بين شركات التجارة الخارجية . أما الثمن الخارجي فهو الثمن في السوق العالمي مقدراً بالعملات الأجنبية والذى يتم على أساسه التعامل بين شركة التجارة الخارجية والشركات الأجنبية. وهنا يستخدم سعر الصرف الرسمي لتقدير الثمن الخارجي بالعملة الوطنية. وواضح أن النتيجة المالية لعمليات التبادل التجارى الخارجي تعتمد علي الأثمان الداخلية للسلعة والأثمان العالمية لها وسعر الصرف الرسمي. وهذه النتيجة المالية لعمليات التبادل التجاري الخارجي والتي تخدم أساسا أغراض الميزانية سواء كانت ميزانية شركات التجارة الخارجية أو موازنة الدولة، لا تعكس العائد الحقيقى الذى يعود على الاقتصاد القومي من عمليات التبادل التجارى مع الخارج. ويرجع ذلك إلى اختلاف أساس تكوين الأثمان الداخلية عن الأثمان الخارجية. ففى الاقتصاد الاشتراكي تتحدد الأثمان طبقا لاعتبارات معينة تراها سلطات التخطيط، وقد لا تعكس فى كثير من الأحيان التكلفة الاجتماعية الحقيقية لانتاج السلعة. وهذا يعني أن الأثمان في الداخل لا يمكن مقارنتها بالأثمان الخارجية حيث لا تعكس اختلاف الأثمان الداخلية عن الخارجية الاختلاف الحقيقى فى ظروف الانتاج. أما في الاقتصاد الرأسمالي تتحدد الأثمان بفعل قوى العرض والطلب عند مستويات تختلف باختلاف الظروف السائدة من درجات متفاوتة بين المنافسة والاحتكار. وفوق ذلك فان أسعار الصرف الرسمية في كثير من البلدان لا تعكس في كثير من الأحيان القوة الشرائية الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. وهذا يعني أنه بجانب اختلاف أسس تكوين الأثمان في الداخل عنه فى الخارج، فان سياسة سعر الصرف فى البلدان المختلفة تعمل أيضا على زيادة اختلاف الأثمان الداخلية عن الأثمان الخارجية. وهكذا يتضح مما سبق أن حساب ربح عمليات التبادل التجاري الخارجي طبقا لمؤشر فروق الأثمان لا يعكس العائدالحقيقى الذى يعود علي الاقتصاد القومي من المزايا التي يمكن أن يتيحها له التخصص وتقسيم العمل الدولى والتي تنجم عن اختلاف ظروف الانتاج. وبالتالى فان ترتيب الصادرات والواردات فى أولويات طبقا لمؤشر فروق الأثمان لا يخدم إلا الأغراض التي تتصل بموازنة الدولة ولا يخدم أغراض التخطيط الأمثل للتجارة الخارجية.

وتستخدم موشرات النقد الأجنبى بصفة أساسية لتحديد الأولويات وفقا لحصيلة النقد الأجنبى التي تتحقق من مختلف السلع المصدرة. وتأخذ هذه المؤشرات عدة صور منها ما يلي:

(أ) صورة ترتيب الصادرات لمتحصلات النقد الأجنبى مقابل كل وحدة من اجمالي تكاليف انتاج السلع المصدرة:

حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية

تكاليف انتاج السلعة بالعملة الوطنية

ومع ذلك يؤخذ على هذه الصورة أنها لا تبين العائد الصافي من وحدات النقد الأجنبى الذى تحققه وحدة الانفاق الكلي علي انتاج السلعة المصدرة.

(ب) صورة ترتيب الصادرات وفقا لما يحصل عليه الاقتصاد القومي من نقد أجنبى صافي من تصدير سلعة ما مقابل كل وحدة انفاق نقدية وطنية، وهي وحدة عمل وطني ومستلزمات انتاج وطنية:

حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية – قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة بالعملة الأجنبية

الثمن الداخلي (ثمن الجملة) للسلعة بالعملة الوطنية – قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة بالعملة الوطنية

وهذا المؤشر يوضح العائد الصافى من النقد الأجنبى الذى يحصل عليه الاقتصاد القومي مقابل كل وحدة عمل وطني ومستلزمات انتاج وطنية تنفق على انتاج السلع المصدرة. وواضح أنه كلما زادت قيمة المؤشر كلما ارتفعت السلعة المصدرة في سلم الأولويات. ومن الجدير بالذكر أنة يمكن إضافة تلك المواد الوطنية – التي يمكن تصديرها ولكنها تدخل كمستلزمات انتاج في السلعة موضع الدراسة– إلى قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة للحصول على العائد الصافى من النقد الأجنبي. ذلك أن استخدام تلك المواد التي كان يمكن تصديرها كمستلزمات انتاج أضاع على الاقتصاد القومي حصيلة النقد الأجنبى التي كان يمكن الحصول عليها مقابل تصديرها بدلا من استخدامها في الانتاج المحلي.

(جـ) صورة تبين ما يعود علي الاقتصاد القومي من نقد أجنبى مقابل ما يتحمل من مدفوعات بالنقد الأجنبي لاستيراد مستلزمات الانتاج اللازمة للسلعة المصدرة:

حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية

قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة بالعملة الأجنبية

ويتضح أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، كلما كان أفضل للاقتصاد القومي التوسع فى تصدير هذه السلعة. وكما ذكرنا سابقا فإنه يمكن أن يضاف إلى قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة تلك المواد الوطنية التي كان يمكن تصديرها لولا استخدامها محليا فى انتاج السلعة.

(د) صورة أخرى تبين صافي وليس اجمالي النقد الأجنبي الذى يحصل عليه الاقتصاد القومي مقابل ما يتحمله من مدفوعات بالنقد الأجنبي لاستيراد مستلزمات الانتاج اللازمة لانتاج السلعة المصدرة:

حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية - قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة بالعملة الأجنبية

قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة بالعملة الأجنبية

(هـ) صورة أخيرة من مؤشرات النقد الأجنبى تختص بتحديد أولويات الواردات. وتساعد على ترتيب الواردات طبقا للنسبة بين ما يتكلفه الاقتصاد القومي من نقد أجنبى مقابل استيراد سلعة معينة، وما يتكلفه من نقد أجنبى في حالة استيراد مستلزمات انتاج لانتاج هذه السلعة اذا ما قررت الدولة انتاجها محليا:

قيمة السلعة المستوردة (C.I.F) بالعملة الأجنبية

قيمة المواد المستخدمة بالعملة الأجنبية

وتشمل المواد المستخدمة بالاضافة إلي مستلزمات الانتاج المستوردة تلك المواد الوطنية التي يمكن تصديرها ولكن تستخدم كمستلزمات انتاج السلعة موضع البحث. ويوضح هذا المؤشر ما إذا كان من الأفضل للبلد من وجهة نظر النقد الأجنبى، استيراد السلعة تامة الصنع عن استيراد مستلزمات انتاج لانتاجها أو العكس. كذلك فانه إذا كان المؤشر أقل من الواحد الصحيح فان ذلك يعني أنه من الأفضل استيراد السلعة تامة الصنع. وبالعكس إذا كان الموشر يزيد عن الواحد الصحيح، فان ذلك يعني أنه من الأفضل استيراد مستلزمات انتاج لتصنيع السلعة محليا.

أما موشرات التوزيع الاقليمي فانها تستهدف تحديد اتجاهات التبادل التي تحقق التوزيع الجغرافي الأمثل فى ظل هيكل سلعي معطي للصادرات والواردات. وتتمثل الفكرة العامة لتلك الموشرات في ايجاد نسبة الأسعار الفعلية للصادرات منسوبة الي الأسعار العالميةللواردات أو العكس. وتقترب هذه الفكرة الي حد كبير من مفهوم نسبة التبادل الدولي الصافية (الرقم القياسي لأسعار الصادرات منسوبا الي الرقم القياسى لأسعار الواردات). وتحسب مؤشرات اتجاهات التبادل لكل سلعة مصدرة ومستوردة بالنسبة لكل دولة. وبالنسبة لمؤشرات تحديد التوزيع الجغرافي للصادرات، فان هذه المؤشرات تقارن بين الظروف النسبية العامة للاستيراد من دولة معينة والظروف النسبية الخاصة لتصدير سلعة معينة اليها. أما بالنسبة لمؤشرات تحديد التوزيع الجغرافي للواردات، فان هذه المؤشرات تقارن بين الظروف النسبية العامة للتصدير إلى دولة معينة والظروف النسبية الخاصة لاستيراد سلعة معينة منها. ويأخذ مؤشر أولوية الصادرات الصيغة التالية:

$$\frac{\text{و}}{\text{وَ}} \div \frac{\text{ص}}{\text{صَ}} \times ١٠٠$$

حيث:

و = قيمة الواردات بالأسعار الفعلية المتوقع التعامل علي أساسها مع البلدان المختلفة.

وَ = قيمة الواردات بالأسعار العالمية.

ص = قيمة الصادرات من سلعة معينة بالأسعار المتوقع التعامل على أساسها مع البلدان المختلفة.

صَ = قيمة هذه الصادرات بالأسعار العالمية.

فاذا كان المؤشر أقل من ١٠٠ فان هذا يعني أنه فى صالح الدولة حيث يزيد الرقم النسبي لأسعار الصادرات. وبالعكس اذا كان الموشر أكبر من ١٠٠ فان ذلك يعني أنه ليس في صالح الدولة حيث يزيد الرقم النسبى لأسعار الواردات عن الرقم النسبي لأسعار الصادرات. وفيما يلى مثال عددي يوضح كيفية استخدام هذا المؤشر:

الدولة (١)	ص (٢)	صَ (٣)	ص / صَ (٤)	و / وَ (٥)	المؤشر ٥/٤ × ١٠٠ (٦)	الأولوية (٧)
أ	٥٥	٥٠	١٠٠	١٠٥	١٠٥	٣
ب	٤٩	٥٠	٩٨	١٠٠	١٠٢	٢
جـ	٤٧	٥٠	٩٤	٩٥	١٠١	١
د	٤٥	٥٠	٩٠	٩٨	١٠٨	٤

ويبين هذا الجدول ترتيب الدول من حيث أولوية التصدير بالنسبة للسلعة موضع البحث. ويبين العمود الثاني والثالث قيمة الصادرات من السلعة موضع البحث معبرا عنها بوحدات نقدية. ويظهر العمود الرابع المستوى النسي لسعر السلعة المصدرة فى كل دولة (السعر الفعلى المتوقع منسوبا إلى السعر العالمي). ويوضح العمود الخامس المستوي النسبى العام لأسعار الواردات من كل دولة. أما العمود السادس فانه يشير الى نتيجة الموشر وهو عبارة عن المستوي النسبى العام لأسعار الواردات منسوبا الي المستوي النسبى لسعر السلعة المصدرة. وكما ذكرنا من قبل، اذا كان الموشر أقل من ١٠٠ فان ذلك يعني أنه فى صالح الاقتصاد القومي. وهذا يعني -بالنسبة للأرقام الواردة في الجدول - أن الدولة التي يبين المؤشر أنها أقرب الى ١٠٠ تكون الأولوية لها فى توجيه الصادرات اليها. وهذا ما يوضحه العمود السابع. كذلك يتضح من الجدول أنه بالرغم من أن أعلى سعر تصدير يوجد بالنسبة للدولة (أ)، إلا أنها طبقا للمؤشر تحتل المرتبة الثالثة في سلم أولوية التصدير. أما الدولة (جـ) فانها بالرغم من انخفاض سعر التصدير اليها حيث تحتل المرتبة الثالثة بالنسة للأسعار المطلقة، إلا أنها طبقا للمؤشر تحتل المرتبة الأولى في سلم أولوية التصدير. واذا انتقلنا الي مؤشر أولوية الواردات نجد أنه يأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{\text{ص}}{\text{صَ}} \div \frac{\text{و}}{\text{وَ}} \times ١٠٠$$

وكما عرفنا من قبل فان هذا المؤشر يقارن بين الظروف النسبية العامة للتصدير الي دولة معينة والظروف النسبية الخاصة لاستيراد سلعة معينة منها. وواضح أن المؤشر اذا كان أكبر من ١٠٠ كان ذلك يعني أنه في صالح الدولة حيث أن الرقم القياسى لأسعار الصادرات أعلى من الرقم النسبي

لأسعار الواردات. والعكس إذا كان المؤشر أقل من ١٠٠ . وفيما يلى مثال عددى يوضح كيفية استخدام هذا المؤشر في ترتيب الدول من حيث أولوية الاستيراد منها:

الدولة (١)	و (٢)	وَ (٣)	و / وَ (٤)	ص / صَ (٥)	٥ / ٤ × ١٠٠ المؤشر (٦)	الأولوية (٧)
أ	٥٥	٥٠	١١٠	١١٠	١٠٠	٣
ب	٥٠	٥٠	١٠٠	٩٥	٩٥	٤
جـ	٤٥	٥٠	٩٠	٩٨	١٠٩	١
د	٤٢	٥٠	٨٤	٩٠	١٠٧	٢

ويظهر العمود الثاني قيمة السلعة المستوردة بالأسعار الفعلية المتوقعة. ويوضح العمود الثالث قيمة السلعة المستوردة بالأسعار العالمية معبرا عنها بوحدات نقدية. أما العمود الرابع فهو يبين المستوى النسبى لسعر السلعة المستوردة. ويفسر العمود الخامس المستوى النسبى العام لأسعار الصادرات، فى حين يشمل العمود السادس نتيجة الموشر وهو عبارة عن نسبة المستوى النسبى العام لأسعار الصادرات إلى المستوي النسبى لسعر السلعة المستوردة. وفي ضو ما سبق أن ذكرناه من أن الموشر كلما زاد عن ١٠٠ يكون في صالح الاقتصاد القومي، فان ذلك يعني أفضلية الاستيراد من تلك الدول التي تبين الموشرات الخاصة بها نتائج تزيد عن ١٠٠ . وعلى هذا الأساس تحتل الدولة (جـ) المرتبة الأولي فى أولوية الاستيراد منها. ويلاحظ أنه بالرغم من أن سعر الاستيراد المطلق من الدولة (د) أقل سعر استيراد مسجل بالجدول، الا أنها تحتل المرتبة الثانية في أولوية الاستيراد. كما يلاحظ أيضا أنه بالرغم من أن سعر الاستيراد المطلق من الدولة (ب) أقل من سعر الاستيراد المطلق من الدولة (أ)، إلا أنه طبقا لنتائج المؤشر تحتل الدولة (ب) المرتبة الرابعة في حين تحتل الدولة (أ) المرتبة الثالثة. ويرجع ذلك إلى أن المستوى النسبى العام لأسعار الصادرات إلى الدولة (أ) أعلي من المستوى النسبى العام لأسعار الصادرات إلى الدولة (ب).

وأخيرا نتناول المؤشرات التي تستهدف تحقيق أقصى فعالية للتجارة الخارجية في الأجل المتوسط بمعني تحقيق الهيكل الأمثل للتجارة الخارجية بما يتفق واستراتيجية التنمية ويحقق أهداف خطة التجارة الخارجية متوسطة وطويلة الأجل، والتى تنصرف الى تصحيح الاختلال الهيكلى والمزمن

في ميزان المدفوعات وتعظيم صافى حصيلة النقد الأجنبى، وذلك من خلال تفضيل تلك الأنماط البديلة من استثمارات خطة التنمية التي تتفق واعتبارات التجارة الخارجية في الأجل الطويل. وبعبارة أخرى فإن مؤشرات التخطيط متوسطة الأجل تستهدف تحقيق الهيكل الأمثل للتجارة الخارجية في الأجل المتوسط خلال تحديد أولويات المشروعات الاستثمارية فى ضوء آثارها على ميزان المدفوعات وتعظيم صافى حصيلة النقد الأجنبى. ويتصل بعض هذه المؤشرات بمشروعات تنمية الصادرات. وتستخدم في ترتيب أولويات تلك المشروعات في ضوء مقارنة صافى العائد من النقد الأجنبى الناتج عن تصدير سلعة جديدة أو عن زيادة تصدير سلعة موجودة أصلا بقيمة الاستثمارات اللازمة لمشروع جديد أو للتوسع في مشروع قائم. ويتصل البعض الآخر من المؤشرات بمشروعات احلال الواردات. وتستخدم في ترتيب أولويات تلك المشروعات فى ضوء الوفر المتوقع تحقيقه في مدفوعات النقد الأجنبى الناجم عن عملية احلال الواردات. وهنا نورد الاشارة الى أن إعداد هذه المؤشرات يقابله بعض الصعوبات فيما يتعلق أساسا بالتنبؤ باتجاه مستويات النفقات والأسعار المحلية والأسعار الخارجية في الأجل المتوسط. ومن أمثلة المؤشرات التي تستخدم في تحديد أولوية مشروعات التصدير المؤشرات التالية:

(١) مؤشر يقيس ما يلزم من انفاق استثماري للحصول على وحدة من العائد الصافى بالعملات الأجنبية طول فترة استغلال المشروع:

$$\frac{\text{تكاليف الاستثمار}}{\text{اجمالى متحصلات العملات الأجنبية سنويا - قيمة المستورد من المواد بالعملات الأجنبية} \times \text{عدد سنوات استغلال المشروع}}$$

ولكن يؤخذ على هذا المؤشر أنه لا يأخذ في الحسبان تكاليف الانتاج الجارية حيث يقتصر فقط على تكاليف الانفاق الاستثمارى.

(٢) موشر يأخذ فى اعتباره تكاليف الانتاج الجارية وذلك علي النحو التالى:

$$\frac{(\text{تكاليف الانتاج الجارية} \times \text{عدد السنوات}) + \text{تكاليف الاستثمار}}{\text{صافي العائد من العملات الاجنبية} \times \text{عدد السنوات}}$$

(٣) موشر أولويات مشروعات التصدير طبقا لعدد السنوات التي يتمكن فيها المشروع من استرداد ما أنفقه المشروع بالعملات الأجنبية في فترة انشائه:

تكاليف الاستثمار بالعملات الأجنبية

صافي العائد بالعملات الأجنبية سنويا

وليس يخفى أنه كلما كانت الفترة التي يسترد فيها المشروع ما أنفقه من عملات أجنبية أقصر بالمقارنة بمشروعات أخرى، كلما كانت له الأولوية. ومن أمثلة المشروعات التي تستخدم فى تحديد أولوية مشروعات احلال الوارد المؤشرات التالية:

أ- صورة تقارن بين المدفوعات التي يتحملها الاقتصاد القومي بالعملات الأجنبية مقابل الواردات الاستثمارية اللازمة للمشروع والواردات الجارية خلال فترة عمر المشروع، وقيمة الواردات التي يمكن احلالها طوال فترة المشروع:

قيمة الواردات الاستثمارية بالعملات الأجنبية + قيمة الواردات الجارية خلال فترة عمر المشروع بالعملات الأجنبية

قيمة الواردات التي يمكن احلالها طوال فترة المشروع بالعملات الأجنبية

وواضح أنه إذا كان المؤشر يقل عن الواحد، فان ذلك يعني أنه مشروع يساعد علي تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ب- صورة أخرى تأخذ في الاعتبار بالاضافة الي ما سبق قيمة الواردات الجارية لتلك المشروعات التي تمد المشروع موضع الدراسة ببعض مستلزمات الانتاج. ولكي نأخذ هذا العامل في الاعتبار تصبح صيغة المؤشر على النحو التالى:

قيمة الواردات الاستثمارية + قيمة الواردات الجارية خلال فترة عمر المشروع + قيمة الواردات الجارية التي تخدم المشروع الجديد

قيمة الواردات التي يمكن احلالها طوال فترة المشروع

تقدير الربحية من التجارة الخارجية:

يقصد بتقدير الربحية من التجارة الخارجية تحديد أكثر السلع صلاحية للتصدير وأكثرها صلاحية للاستيراد بحيث ترتفع حصيلة الدولة من العملات الأجنبية إلى أقصى حد ممكن، ويقل العجز فى ميزان المدفوعات الى أدنى حد ممكن. ولا شك أننا نستطيع الحصول على هذه النتيجة عن طريق استخدام نماذج البرامج الخطية. ولكن في حالة عدم توافر هذه النماذج، يمكن التوصل إلى نتائج

تقريبية باستخدام مؤشرين: أولهما مؤشر مدى الاعتماد علي العملة الأجنبية والآخر هو مؤشر مدى الكفاءة في التجارة الخارجية.

ومن المعروف أن زيادة الصادرات من سلعة ما قد تستدعي زيادة بعض الواردات من مستلزمات الانتاج المباشرة وغير المباشرة، كما تستدعي زيادة بعض المواد الأولية الممكن تصديرها كمواد أولية. وعليه فإنه اذا أردنا زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، فيجب زيادة الصادرات من السلع التي تحتاج الى أقل قدر من الواردات وأقل قدر من المواد الأولية المحلية الممكن تصديرها كموارد أولية. وفى هذه الحالة يمكن الاستعانة بالنموذج التالى:

$$\text{مدى الاعتماد على العملة الأجنبية} = \frac{\text{و} + \text{م}}{\text{ص}} \times ١٠٠$$

حيث:

و = قيمة الواردات من مستلزمات الانتاج اللازمة لانتاج السلعة المصدرة

م = قيمة المواد الأولية المحلية المستخدمة في انتاج السلعة والممكن تصديرها كمواد أولية.

ص = قيمة صادرات السلعة.

ومن الواضح أنه كلما صغرت هذه النسبة فان ذلك يدل على تزايد اسهام هذه السلعة في زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية. فاذا تم تطبيق هذا النموذج على جميع السلع الممكن تصديرها، فانه يمكن بعد ذلك ترتيب هذه السلع بحيث تكون أولوية السلعة أعلى كلما انخفضت هذه النسبة. ولنضرب مثالا توضيحيا نفرض فيه أن قيمة الواردات من المستلزمات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لانتاج السلعة المصدرة هى ٥٠ ألف جنيه، وقيمة المواد الأولية المحلية المستخدمة فى انتاج هذه السلعة والممكن تصديرها كمواد أولية هى ٢٠ ألف جنيه. فاذا كانت قيمة الصادرات من هذه السلعة تبلغ ١٠٠ ألف جنيه، فان نسبة الاعتماد على العملة الأجنبية لهذه السلعة تكون:

$$\frac{٢٠ + ٥٠}{١٠٠} \times ١٠٠ = ٧٠٪$$

أما اذا كانت:

و = ٢٥ ألف جنيه

م = ٥ آلاف جنيه

ص = ١٠٠ ألف جنيه

فان نسبة الاعتماد على العملة الأجنبية لهذه السلعة تصبح ٣٠٪

$$\frac{٥ + ٢٥}{١٠٠} \times ١٠٠$$

ويتضح من هذا المثال أن السلعة الثانية أفضل من السلعة الأولى من حيث أغراض التصدير. ولا شك أنه يهم المسئولين عن التجارة الخارجية معرفة مدى كفاءة استخدام الموارد في مجال التجارة الخارجية. ويمكن فى هذا الصدد استخراج العلاقة بين أسعار التجارة الخارجية وأسعار الجملة المحلية. وفى هذه الحالة يمكن الاستعانة بالنموذج التالى:

$$\text{مدى كفاءة التجارة الخارجية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة السلع بأسعار الجملة}} \times ١٠٠$$

ويتلخص هذا النموذج فى تحويل قيمة الصادرات من سلعة معينة الى ما يعادلها بالعملة المحلية بسعر الصرف الرسمي وبنسبتها الى قيمة هذه السلعة بأسعار العملة المحلية. فاذا كانت النسبة أكبر من ١٠٠٪ فمعني ذلك أنه يتم بيع هذه السلعة في الأسواق العالمية بأسعار أعلى من الأسعار المحلية، أى أن هناك ربحية من التجارة الخارجية. أما اذا كانت هذه النسبة أقل من ١٠٠٪ فمعني ذلك أنه يتم بيع هذه السلعة في الأسواق العالمية بأسعار أقل من الأسعار المحلية، أى أنه لا توجد ربحية من التجارة الخارجية. ويلاحظ أن هذا النموذج لا يعطينا نتائج دقيقة لسببين:

أ- أن سعر الصرف الرسمي قد يكون أعلى من سعر الصرف الحقيقى مما يجعل قيمة الصادرات أقل من قيمتها الحقيقية.

ب- أن أسعار الجملة قد تكون أعلى من اللازم نتيجة فرض الضرائب، أو أقل من اللازم نتيجة منح اعانات الانتاج.